

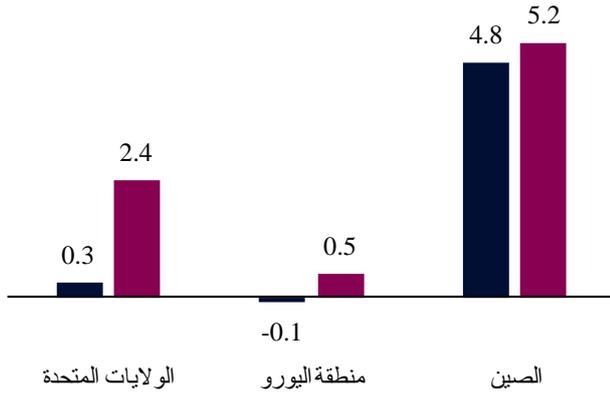
المفاجآت الإيجابية هيمنت على البيئة الاقتصادية في عام 2023

توقعات بلومبرغ للنتائج المحلي الإجمالي لعام 2023

(النمو السنوي المتوقع في 2023 خلال فترات

مختلفة من العام بالنسبة المئوية)

- إجماع التوقعات في يناير 2023
- إجماع التوقعات في ديسمبر 2023



المصادر: بلومبرغ، تحليلات QNB

أولاً، أثبت النمو في الولايات المتحدة أنه أقوى بكثير مما كان يُتوقع في السابق. ومع توقعات نمو قريبة من 2.4% هذا العام، فإن الاقتصاد الأمريكي عاد إلى التسارع مقارنة بالعام الماضي، عندما اقترب من اتجاهه طويل الأجل البالغ 2%. وقد حدث هذا على الرغم من استمرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في تشديد السياسة النقدية خلال معظم العام، مما أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى المستوى الحالي البالغ 5.5%. وقد ساعد الاستهلاك القوي، على وجه الخصوص، والذي يمثل نحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، في الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة. ولا تزال الأسر الأميركية تستفيد من الميزانيات العمومية القوية، والمستويات المرتفعة من المدخرات المالية المتاحة للإنفاق، والنمو الجيد للدخل. ومع قيام أغلب الأسر الأميركية بإعادة تمويل التزاماتها بأسعار فائدة منخفضة قياسية خلال فترة ما بعد الجائحة مباشرة، فإنها في الأغلب محمية من التشديد المالي المستمر. ولذلك، فقد وفر الاستهلاك قاعدة قوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة.

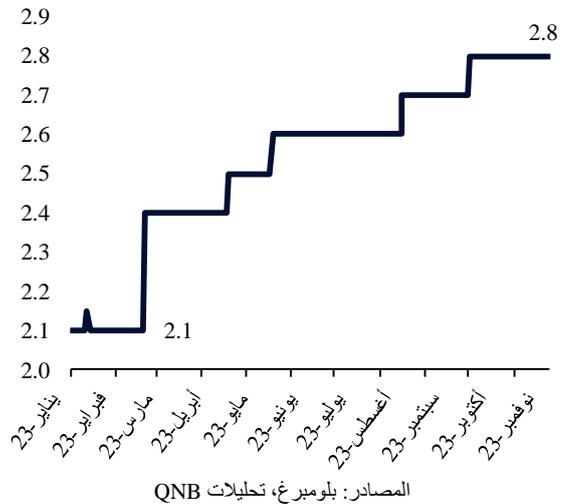
ثانياً، في منطقة اليورو، على الرغم من تباطؤ النمو بشكل حاد بعد الأداء القوي في عام 2022، تم تجنب الركود العميق. أثبتت أزمة الطاقة أنها أقل حدة مما كان متوقعاً في السابق، وذلك بسبب اعتدال فصل الشتاء، وآليات توفير الطاقة الأكثر فعالية، وتراكم مخزونات كبيرة من الطاقة منذ الصيف السابق. وظلت السياسات المالية العامة ميسرة لزيادة الدعم والتحويلات المباشرة إلى القطاعات والأسر والمناطق الأكثر ضعفاً. علاوة على ذلك، واصل البنك المركزي الأوروبي سياسته ذات الشقين المتمثلة في تشديد أسعار

بدأ عام 2023 بشكل سلبي بالنسبة للاقتصاد العالمي. وكانت معنويات السوق متشائمة، حيث واجه المستثمرون خسائر كبيرة في كل من الأسهم والسندات. وجاء هذا نتيجة لصدمة "الركود التضخمي" التي ترسخت في عام 2022، عندما اقترنت مستويات النمو الأقل من المتوقع بمعدلات تضخم أعلى بكثير من المتوقع. في الواقع، أشار إجماع توقعات بلومبرغ في بداية العام إلى نمو عالمي ضئيل تبلغ نسبته 2.1% في عام 2023، وذلك أقل بكثير من المتوسط طويل الأجل البالغ 3.4% ودون حاجز 2.5% الذي يشير عادة إلى "الركود العالمي".

ولكن الأوضاع العالمية أثبتت أنها أكثر مرونة مما كان يُتوقع على مدار العام. ونتيجة لذلك، لم يحدث ركود، على الرغم من التشديد النقدي المستمر، ومشاكل القطاع المصرفي في الولايات المتحدة، وضعف القطاع الصناعي عبر مختلف القارات. وبدلاً من ذلك، تم رفع توقعات النمو بشكل مستمر.

توقعات بلومبرغ للنتائج الإجمالي العالمي لعام 2023

(النمو السنوي المتوقع في 2023 على مدار العام بالنسبة المئوية)



المصادر: بلومبرغ، تحليلات QNB

يُعتبر النمو العالمي الذي يُقدر أنه بلغ ما يقرب من 3% في عام 2023 إنجازاً كبيراً، لا سيما في ضوء التوقعات الأولية للنمو التي كانت تشير إلى 2.1%. وتجدر الإشارة إلى أن الأداء الأفضل من المتوقع كان واسع النطاق، مما أثر على جميع الاقتصادات الرئيسية، بما في ذلك الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين.

في هذه المقالة، سنتناول العوامل الرئيسية الثلاثة المحركة للأداء الاقتصادي في عام 2023 والتي تسببت في مثل هذه التعديلات التصاعدية لتوقعات النمو العالمي.

القطاع العقاري، وعمليات القمع التنظيمي عبر عدة قطاعات. بالنظر إلى هذه المحاور مجتمعة، وعلى الرغم من استمرار بعض المعنويات السلبية بين الشركات والأسر الصينية بشأن الاقتصاد، فإنها عملت على إعادة إحياء النشاط جزئياً في البلاد، مما أدى إلى نمو معتدل بلغت نسبته 5.2% في عام 2023، وذلك أعلى من إجماع التوقعات المبكرة البالغ 4.8%.

بشكل عام، على الرغم من البداية المتشائمة، هيمنت على عام 2023 مفاجآت كلية إيجابية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين، مما أدى إلى نمو عالمي أفضل من المتوقع.

الفائدة لمكافحة التضخم مع إعادة تخصيص الأدوات الكمية لتوفير الدعم للدول المثقلة بالديون في منطقة اليورو، وخاصة في الجزء الجنوبي من القارة. وقد وفر هذا الأمر المزيد من الاستقرار المالي، ومنع تدهور أوضاع الركود القائمة وتحولها إلى انكماش حاد كان يخشاه معظم المحللين في بداية العام.

ثالثاً، بعد ضعف النشاط خلال عام 2022 وسياسات "التوقف والانطلاق" للوقاية من جائحة كوفيد، أعيد فتح الاقتصاد الصيني بالكامل هذا العام. وبدأت الصين أيضاً في الابتعاد تدريجياً عن السياسات المالية والنقدية التقييدية، وإجراءات التضيق على

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو*

نائب رئيس مساعد - قسم الاقتصاد

+974-4453-4642

*المؤلف المراسل

بيرنابي لوبيز مارتين

مدير أول - قسم الاقتصاد

+974-4453-4643

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروعه وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يُؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تتج من أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يقم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.